المغرب وأفريقيا:
التعاون الثنائي الاستراتيجي والاكراهات المطروحة

الباحثة الفرح نعيمة
طالبة باحثة بسلك الدكتوراه
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول وجدة
المغرب

مقدمة

جعلت المملكة المغربية من التعاون مع القارة الإفريقية على رأس أولوياتها عبر تعزيز وتطوير العلاقات في المجال الاقتصادي مع الدول الافريقية، في إطار تكامل إقليمي حيوي وشراكة (جنوب–جنوب) فعالة و تضامنية كما ان الموقع الاستراتيجي للمغرب يتيح إمكانية الوصول إلى العديد من الجهات الفاعلة والمهمة في المحيط الإقليمي والقاري وخارج القارة الإفريقية؛ وذلك طبقا لرؤية الملك محمد السادس بشأن التعاون جنوب– جنوب وهو ما أكده جلالة الملك من خلال خطابه بمناسبة الذكرى الـ 48 للمسيرة الخضراء، الذي تحدث فيه عن خارطة طريق الورش الأطلسي الذي يقوده المغرب في إفريقيا، وأكد جلالته أن قيم التضامن والتعاون والانفتاح التي تميز المغرب، مكنته من تعزيز دوره ومكانته كفاعل رئيسي، وشريك اقتصادي وسياسي موثوق وذي مصداقية، على المستوى الإقليمي والدولي، وخاصة مع الدول العربية والإفريقية الشقيقة[1]، وهو أيضا ما نص عليه الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس يوم 20 أغسطس بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب الذي تحدث عن سياسة المغرب في أفريقيا، بحيث سلط الضوء على شراكة المغرب مع البلدان الأفريقية المتمثلة في خطة رابح–رابح من خلال المشاريع التنموية الكبرى وبرامج التنمية البشرية.

كما تثير السياسة المغربية بأفريقيا اهتماما إعلاميا وسياسيا متزايدا، فقد صار للمملكة رصيد من المصداقية في غرب ووسط أفريقيا، فهي أول مستثمر فيه، ولها حضور قوي على المستوى الدبلوماسي والديني و هذا الامر، لا يروم فقط الحفاظ على الروابط المتجذرة مع دول إفريقيا أو ضمان توازن أفضل في علاقاتها مع الاقتصاديات الصناعية، بقدر ما يهدف إلى جعل التنمية بإفريقيا التي تعاني الخصاص رغم وفرة الموارد الطبيعية، عملا تشاركيا و جهدا جماعي ، كما يشكل خطوة مهمة من طرف المملكة المغربية بالموقع الجديد الذي تحتله القارة الإفريقية في منظومة الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير، ففي الوقت الذي كانت فيه معدلات النمو في الدول المتقدمة تعرف تراجعا ملحوظا سجلت إفريقيا معدلات نمو ملحوظة تفوق نسبة 5 % 2.

كما أن المغرب اختار التوجه نحو عمقه الأفريقي للمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لكل الأفارقة، وأن هذا التوجه تكلل بتعزيز المغرب لشراكاته الاقتصادية، وعودته لحضن الاتحاد الأفريقي، والموافقة المبدئية على انضمامه للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

ففي الأعوام الأخيرة تطورت العلاقات المغربية الافريقية بشكل إيجابي، ظهرت معالمه مع الزيارات التي قام بها الملك محمد السادس للعديد من دول افريقيا ،حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات بين المغرب والعديد من دول افريقيا مثل السنيغال ومالي وساحل العاج وغينيا والكاميرون والجابون وافريقيا الوسطى، ويمكن القول بأن هناك روابط مشتركة تؤثر بشكل أو آخر على العلاقات المغربية الافريقية، ومن أهم هذه الروابط الموقع الجغرافي المتميز لكل منهما والعامل الديني كذلك[3]، التاريخ المعاصر للعلاقات المغربية الافريقية يعتمد مقاربة خاصة، تتجاوز مخلفات المرحلة السابقة التي غذاها الصراع بين المعسكرين الليبرالي والاشتراكي، تقوم على بعد واحد

مصلحي طبعا لكن ليس ارتكازا على المعطيات السياسية وحدها، حيث تدخل الجانب التجاري بقوة في هذه المقاربة الجديدة التي تعتمدها السياسة الخارجية المغربية .

بالرغم من هذا الترابط والتعاون بين البلدين لكن هناك رهانات واكراهات مطروحة امام المغرب في إطار توجهه للتعاون جنوب-جنوب من بين هذه الاكراهات تهافت مجموعة من الدول الغربية للاستثمار واستغلال الفرص المتاحة بدول افريقيا هذا من جهة ومن جهة أخرى ضعف البنيات التحتية بأفريقيا الذي يثقل عبئ المعاملات التجارية التي تصبح مكلفة مقارنة مع باقي المعاملات مع بلدان أخرى، هناك كذلك الجانب الأمني أو عدم الاستقرار الأمني، فكثرة الحروب والانقلابات من بين العوامل كذلك التي تثير مخاوف المستثمرين.

بالرغم من ذلك تربط المغرب مع دول أفريقيا عدة اتفاقيات سواء على الصعيد الثنائي او متعدد الأطراف، وإن كانت هذه الاتفاقيات قد وقعت في مراحل تاريخية متفاوتة الا انها أصبحت أهم مدخل لتجديد العلاقات مع الدول الافريقية بعد مرحلة الانغلاق التي تحكمت فيها مواقف بعضها من الوحدة الترابية المغربية وقضية الصحراء على وجه التحديد[4].

من هنا بادر المغرب إلى استباق هذه التطورات عبر تبني مقاربة ترتكز على التنمية المشتركة والتضامن جنوب-جنوب بفضل الرؤية الملكية الثاقبة المتوجهة نحو العمق الإفريقي[5]. **فما هي أهم مرتكزات السياسة الخارجية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء، وما هو واقعها والاكراهات الموجودة بها؟**

المحور الأول: مرتكزات السياسية الخارجية المغربية تجاه افريقيا

السياسة الخارجية عموما هي تلك السياسة التي تعتمدها الوحدة الدولية في تعاملها مع اللاعبين الخارجيين، يختارها ممثلوها الرسميون من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي، وهي بذلك تكون أضيق من العلاقات الدولية كما تتميز السياسة الخارجية عن الدبلوماسية التي هي الصيغة التنفيذية لهذه السياسة[6].

لكل بلد من بلدان العالم سياسة خارجية تجاه بلدان اخرين لكن من الصعب إعطاء تعريف شامل ومتفق عليه للسياسة الخارجية اذ ان ذلك يختلف باختلاف المفكرين، فقد عرفها الأمريكي جيمس رونو انها مجهود حماية وطنية للتحكم او مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الأوضاع الإيجابية او تعديل الأوضاع غير الملائمة[7]

تتمتع السياسة الخارجية بوضع خاص من بين باقي السياسات نظرا لطبيعة الفاعلين فيها، بالنسبة للمغرب تحظى المؤسسة الملكية بصلاحيات مهمة في هذا الجانب، بحيث منح الدستور المغربي لسنة 2011 مجموعة من الاختصاصات للمؤسسة الملكية، وهو ما أكدته الممارسات في إطار العلاقة المغربية الافريقية، على ضوء هذا سيتم تقسيم هذا المحور على الفقرة الأولى: الدبلوماسية كأداة من أدوات تعزيز العلاقات المغربية الافريقية، ثم الفقرة الثانية: التعاون الثنائي بين المغرب ودول افريقيا جنوب الصحراء

الفقرة الأولى: الدبلوماسية كأداة من أدوات تعزيز العلاقات المغربية الافريقية

تشهد العلاقات المغربية الأفريقية دينامية متواصلة منذ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم، حيث أعاد بناء العلاقات الخارجية بالاستناد على ركائز أساسها التعاون والشراكة المتبادلة في احترام تام للأعراف والمواثيق الدولية، وكذلك الخصوصيات الثقافية والدينية لكل بلد.[8]

كما إن التوجه المغربي الجديد نحو العمق الأفريقي تمليه عدة اعتبارات منها ما هو جغرافي، ديني، تاريخي، سياسي، ثقافي، واقتصادي ...لهذا يعمل المغرب على الاستغلال الأمثل لهذه المحددات بغية توطيد علاقاته بهذا وتنميته في إطار علاقات التعاون جنوب- جنوب على أساس تبادل المصالح بمنطق رابح-رابح.

فالمغرب بلد أفريقي بحكم الجغرافيا يقع في موقع استراتيجي يشكل بوابة القارة على أوربا والعالم، يعمل على تسخير هذا المعطى من أجل خدمة القارة السمراء عبر علاقات تعاون دولية تعود بالنفع على الشعوب الأفريقية من خلال آلية التعاون الثلاثي التي يضطلع فيها المغرب بدور كبير، ويحظى باحترام الدول والمنظمات الدولية المسخرة لهذا النوع من التعاون لتحقيق التنمية المستدامة للشعوب الأفريقية عن طريق نقل التجربة والخبرة المغربية في مجالات حيوية إلى الدول المستفيدة من هذا النوع من التعاون[9].

تعتبر الدبلوماسية من الأعراف السياسية القديمة بين الدول، وهي نمط من السلوك الذي يعتمد وسائل خاصة ، من مثل الحذر والاحتياط في الأفعال وردات الفعل، او اللباقة والكياسة في الاقوال والعبارات ، بحيث تعني البراعة في كل معانيها ،حيث انها تمكنهم من تحقيق الأهداف المرسومة دون يستتروا حفظ الوثائق المتعلقة بالاتفاقيات الخارجية في سجل يسما الدبلوما، كما أن الدبلوماسية هي ممارسة التمثيل الخارجي للدولة من خلال مجموعة مختصة من موظفي وزارات الخارجية ، تنتمي الى ما يعرف بالسلك الدبلوماسي والدبلوماسيين ،وارتباطا بالموضوع فان الدبلوماسية السياسية تشكل جزء مهم من العلاقات المغربية الافريقية 10

فمعروف ان الدبلوماسية تعتبر من الظواهر القديمة في العلاقات الدولية حيث ترجع أصولها المنظمة إلى مؤتمر "وستفاليا" عام 1648 الذي أعقب ما عرف بحرب الثلاثين عاما ومؤتمر "فيينا" عام 1815 الذي أعقب الحروب النابوليونية ومؤتمر لاهاي للسلام عامي1899و1907، حيث أقر إعادة ترتيب البيت الأوروبي على أساس توازن القوى وسيادة الدولة القومية، واقر مؤتمر فيينا ترتيب السلام وتسوية المنازعات من خلال الية التحكيم الدولي11.

وتقوم الدبلوماسية في العصر الحاضر بدور مميز في نطاق العلاقات الدولية وذلك باعتبارها أداة رئيسية من أدوات تحقيق السياسة الخارجية والتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف كسبها لمعالجة كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول.

كما لها دور مهم في التوفيق بين المصالح المتعارضة والتقريب بين وجهات النظر المتباينة، وتسهيل حل المشاكل والاشكالات والأزمات الدولية وتسوية الخلافات وإشاعة السلم والتفاهم بين الدول.

تعد السياسة الخارجية من بين الأمور التي نظمتها وأشارت اليها مقتضيات الدساتير المغربية، حيث اناطت الصلاحيات الدبلوماسية للمؤسسة الملكية في المغرب التي تحظى بمكانة رفيعة في مواجهة باقي السلطات، حيث تضطلع بالعديد من الاختصاصات في المجال الدبلوماسي بموجب النصوص الدستورية، فان الأعراف والتقاليد والممارسات السياسية جعلتها تستثمر صلاحياتها في صناعة السياسة الخارجية.

وقد جعل المغرب بحكم انتمائه الإفريقي، من التعاون جنوب – جنوب أحد أسس سياسته الخارجية، ودأب على الدفاع عن القضايا الإفريقية خاصة منها تلك المرتبطة بالتنمية ومحاربة الفقر من خلال تطوير شراكات مثمرة فعالة ومفتوحة مع مجموعة من الدول الإفريقية، مسخرا لذلك وسائل بشرية ومادية ومعرفية وتقنية هامة، قصد مصاحبة جهود هذه البلدان لبناء اقتصادات متينة وتحقيق تنمية مستدامة.

يلعب الملك دورا أساسيا في الدبلوماسية المغربية إضافة الى ذلك فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ،كما له بصمة واضحة في النظام الدولي وحاظر في اللحظات التي تهم مصير البلاد وهذا الدور المحوري لا تمليه فقط الاعتبارات الدستورية ،بل ان طبيعة الممارسة الدولية تزكي هذا الموقع، فمن المعروف ان الدبلوماسية القمة قد أصبحت تمثل الية شائعة في الممارسة الدولية ،وبفعل ذلك فان رؤساء الدول او السلطة التنفيذية غالبا ما يفضلون اللجوء اليها سواء تعلق الأمر بمنظمة دولية أو معالجة قضايا تتطلب الحسم والزام الدول بمقتضياتها ، ومن هذا القبيل قد يقوم رئيس الدولة بالتفاوض وقد يضطلع بالوساطة في نزاع أو خلاف12 .

وقد كانت الزيارات الأخيرة لجلالة الملك[13] محمد السادس إلى بعض الدول الإفريقية أصدق تعبير عن الإرادة القوية للمملكة في تعزيز علاقات الصداقة العريقة التي تجمعها مع هذه الدول بعد انقطاع ليس بقصير عن المحافل القارية، والتي كانت دائما مبنية على أساس التضامن والاحترام المتبادل والتعاون المثمر في خدمة التطلعات والمصالح المشتركة لتحقيق اندماج إقليمي إفريقي.

وقد تجسد هذا الأمر، في تدشين العديد من المشاريع الملموسة تهم مجالات أساسية كالتعليم والتكوين والماء والفلاحة والأمن الغذائي والتنمية البشرية والبنيات التحتية والطاقة والسكن والقطاع البنكي والمواصلات حيث أصبح المغرب أول مستثمر إفريقي بإفريقيا الشمالية والوسطى.

ان دور الفاعلين الرسميين يبقى أساسيا ومحوريا في تدبير الشأن الخارجي، وإذ كانت أغلب القطاعات الوزارية تتضمن أجهزة مهتمة بالقضايا الخارجية، فان ذلك لا ينفي وجود وحدات صلبة تستأثر بتدبير المجال الخارجي للدولة، لاسيما في بعده السياسي ،وعلى شاكلة عدد من الأنظمة التي يعتبر فيها قطاع الخارجية مجالا سياديا يمارس فيه رئيس الدولة دورا محوريا وموجها، فان الملك في النظام السياسي المغربي يحتل موقعا مركزيا في هذا المجال، وبفعل ذلك فهو ليس فقط مجرد فاعل، بل هو في نفس الوقت محدد للسياسة الخارجية، وتكرس ذلك مقتضيات دستورية وواقعية14

ويستند الملك في ممارسة الدور المركزي داخل عملية صنع السياسة الخارجية على مقتضيات تجعل منه الجهاز الفاعل في هذا الاطار، فبالرجوع الى الفقرة الأولى من الفصل 41 من دستور 2011 التي تعتبر الملك بصفته "أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية" والفقرة الأولى من الفصل 42 التي تنص على أن "الملك رئيس الدولة وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديموقراطي وحريات المواطنين15

يفترض الأسلوب الدبلوماسي المتبع من طرف المغرب، بان يكون ذو حضور قوي وفعال بالقارة الأفريقية، هذا الحضور لا يمكن أن يتأتى للمغرب إلا من خلال تواجده بصفة شاملة في افريقيا عن طريق تركيزه على مواطن الضعف التي يجب أن تقوى في هذه القارة من أجل تسيير عجلة التنمية بها بشكل جيد، ان دبلوماسية الحزم المغربية ومن خلال تركيزها على المعطيات والإحصاءات اتضح لها جليا أن ما ينقص افريقيا هي التنمية الشاملة والمندمجة،

كما ان الحزم الذي تنهجه الدبلوماسية المغربية بالقارة الافريقية ينبثق من كون هذه القارة تعتبر مجال مركب تجتاحها العديد من الصراعات، وعدم الاستقرار والعنف بالرغم من التحضر والديمقراطية التي شملت بعض دولها، حيث أن القارة الافريقية لازالت متوترة بفترة ما بعد الاستعمار، فهذا الأخير هو الذي شكل ملامحها الكبرى وجعلها قارة فقيرة[16]

وفي هذا الاطار يلتزم المغرب بتقديم الجهود الضرورية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا، وقد دعم بنشاط مختلف مبادرات الأمم المتحدة من أجل إعادة بناء السلم والأمن في القارة الافريقية، كما انه على استعداد دائم للمساهمة في جهود الوساطة من اجل إعادة الثقة ونظام قابل للتحقق عن طريق الحوار، ويمكن ان يلاحظ بهذا الخصوص ان المغرب تدخل اربع مرات في عمليات الأمم المتحدة بأفريقيا، دون ان يتم اغفال مساهمة المغرب في عملية الأمم المتحدة من اجل مراقبة عملية وقف اطلاق النار في مقاديشو وتأمين وصول المساعدات الإنسانية وأيضا السهر على أمن منشأت وموظفي الأمم المتحدة .[17]

كما ان الدبلوماسية التنموية التي نهجها المغرب في افريقيا تظهر رهانات نجاح التعاون الثقافي الافريقي على ثلاث محاور وهي التعاون من طرف الخبراء الافارقة، تكوين الفنانين والشراكة بدل الرعاية، حيث يجب ان يكون للفنانين رؤية واضحة وكبيرة من خلال مختلف قنوات الاتصال وأن يستطيعوا هم أنفسهم تحديد شكل التعاون الثقافي الذي يلائمهم أكثر، ثم مسألة تكوين الفنانين مهمة أيضا لأنها جزء من جودة الابداع، وهنا تبرز أهمية مدارس الفنون في مختلف الدول الافريقية من أجل اعداد إطار انتقال الفنانين الأفارقة.

ويعود رهان عودة المغرب الى الاتحاد الافريقي الحرص على تقوية علاقاته بأفريقيا جنوب الصحراء، إلى عدة أسباب لعل أبرزها تراجع فرص المغرب داخل الفضاء المغاربي بسبب تصلب الموقف الجزائري من ملف الوحدة الترابية وتزايد أجواء عدم الاستقرار السياسي، وقد فرضت هذه العودة على العديد من الدول الافريقية سحب الاعتراف وتجميده الكيان الصحراوي المزعوم.[18]

الفقرة الثانية: التعاون الثنائي بين المغرب ودول افريقيا جنوب الصحراء

تعتبر العلاقة الثنائية بين المغرب ودول جنوب افريقيا امرا ذا أهمية خاصة، حيث تتسم هذه العلاقات بالتعاون والتبادل في مختلف الميادين، من بينها الميدان الاقتصادي والذي يخص استثمارات المغرب بأفريقيا، ثم الميدان السياسي التعاون الافريقي من اجل الوحدة الترابية، مما يساهم في تعزيز الروابط بين البلدين

بالنسبة للتعاون الاقتصادي فان المغرب ثاني أكبر مستثمر في القارة الافريقية بغلاف استثماري يقدر ب 600 مليون دولار في سنة 2015 أي بقيمة 85% من الاستثمارات المغربية المباشرة بالخارج، بالرغم من الظرفية الدولية غير المتواتية والمتسمة بالانحصار الاقتصادي فان التراكم الاستثماري المغربي بأفريقيا في السنوات الأخيرة ارتفع ليصل الر 1,7 مليار دولار.

كما ان التنمية المغربية في افريقيا مست جانب الخدمات المالية، حيث انها تحتل مكانة مهمة في الشراكة المغربية الافريقية، فالبنوك المغربية تساهم بشكل مباشر في تنمية النظام المالي الافريقي كما هو الشأن بالنسبة للبنك المغربي للتجارة الخارجية، الذي يتواجد في مجموعة من الدول الافريقية، فقد ساهم هذ البنك نسبة35 بالمائة من رأسمال "bank of africa"، هذا الى جانب مجال الاتصالات التي تمتلك 51 بالمائة من رأسمال الشركة البوركينابية "ONATEL"، بالإضافة الى النقل الجوي فان المملكة المغربية للطيران توفر ربطا دائما بين الدار البيضاء و24 مدينة من القارة الافريقية، لتشكل بنسبة المبادلات المغربية الخارجية 13 بالمائة في 2014 والتي خلالها عرفت المبادلات المغربية الافريقية 3,4 مليار درهم[19].

من الناحية أخرى تتيح الشراكات الاقتصادية بين المغرب ودول جنوب افريقيا فرصا لتوسيع نطاق التجارة والاستثمار، تعزز هذه العلاقات التبادل الاقتصادي بين البلدان مما يعود بالفائدة على النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة

ويظهر كذلك التعاون الاقتصادي في سياق توقيع المغرب لعدة اتفاقيات مع عدة دول افريقية ، يرتقب ان تتجه الدولة المغربية نحو خلق تدفقات مالية كبيرة بأفريقيا، من خلال انجاز عدد من المشاريع ، لاسيما المرتبطة بإنتاج الأسمدة في دول الغابون، ورواندا، اثيوبيا، ونيجيريا، ثم الاسمنت في دول الكوت ديفوار، غانا، مالي، وصناعة المستحضرات الصيدلانية في كوت ديفوار ورواندا وتجميع الشاحنات في دول السينغال ، ولمواكبة هذه الاستراتيجية الجديدة عمل مكتب الصرف على تبسيط قانون الاستثمار ، اذ رفع سقف الاستثمار المعفى في افريقيا الى 100 مليون درهم ، و 50 مليون درهم نحو القارات الأخرى، كما حرص المغرب على توقيع سلسلة من اتفاقيات الاستثمار مع بلدان افريقيا جنوب الصحراء منها 17 اتفاقية لانعاش وحماية الاستثمار و 16 اتفاقية تتعلق بعدم الازدواج الضريبي[20]

وتجدر الإشارة هنا الى ان المغرب يساهم بشكل فعال في القيام بعدة مشاريع تخص البنية التحتية في قطاعات رئيسية في افريقيا مثل الكهرباء والري والصحة، بموازات مع المساعدات العاجلة التي يمنحها المغرب لبعض الدول الافريقية، والتي تقدر بحوالي 300 مليون دولار في السنة كمساعدة عمومية من أجل التنمية، كل هذا يؤكد حزم المغرب بأن يدفع بالقارة الافريقية جنوب الصحراء، حيث قام المغرب بعدة محاولات في المجالات التي يملك فيها الامتياز والقدرة على المنافسة سواء في القطاع العام او القطاع الخاص.

يعد المجال الاقتصادي والتجاري المحدد الأساسي لتطوير العلاقات بين الدول والتجمعات خصوصا في ضل العولمة التي يشهدها العالم المعاصر، حيث اصبح من الصعب اليوم بالنسبة للدول الافريقية الولوج بسهولة الى الأسواق العالمية، في ضل احترام منافسة بين القوى الاقتصادية الكبرى سواء الأوروبية والأمريكية والاسيوية، مع بحثها المتواصل للحفاظ على مصالحها واسواقها التقليدية خصوصا بالقارة الافريقية التي أصبحت تعاني بعض دولها العديد من المشكلات الاقتصادية والمتمثلة في الديون والفساد والفقر الناجمة عن سوء إدارة هذه البلدان، وذلك نتيجة للصدمات والحروب الطائفية ومشكلات الحدود وغيرها [21].

وبالعودة الى الاتساع الجغرافي والثقل السكاني للعمق الاستراتيجي للعلاقات المغربية الافريقية، فهي مؤشرات بديهية على أهميته الكبيرة كسوق اقتصادية وتجارية فضلا عن الاواصر الدينية والثقافية واللغوية.

يعتبر المحدد الاقتصادي من بين المحددات التي أصبحت تحكم سلوكات الدول تجاه محيطها الإقليمي والدولي، فالممارسة الدبلوماسية للدولة انتقلت من ممارسة سياسة الى ممارسة اقتصادية واصبح الحديث اليوم على ان العلاقات الدولية تقوم على الاقتصاد وأن غيرها من العوامل ماهي في حقيقة الامر الا في خدمة ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية ،كما اصبح العامل الاقتصادي مكونا رئيسيا في الاستراتيجيات التي تنهجها الدول نظرا لأهميته العظمى التي تحكم انفتاح الدول على العالم الخارجي من خلال التضامن والتعاون في اطار ديبلوماسية منفتحة من قبل جميع الفاعلين، بحيث أصبحت القوة الاقتصادية معيارا لقوة الدولة ومكانتها داخل المنتظم الدولي،

فأمام تنامي الوعي بأهمية البعد الاقتصادي في ضل العولمة الاقتصادية حرص المغرب على تبني أسلوب جديد يتمثل في التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب، هدفه تنمية علاقاته مع بلدان افريقيا جنوب الصحراء، قصد تحقيق مصالحه الاقتصادية وأهداف سياسية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق تعزز التعاون المغربي الافريقي وترسخت روابط الصداقة والشراكة في العديد من المجالات، من اجل تنمية مندمجة ومستدامة يستفيد منها الجميع [22]

من الناحية السياسية يعكس التفاهم الوثيق بين المغرب وجنوب افريقيا رغبتهما في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتحقيق التنمية، يتبادل البلدان الدعم السياسي ويعملان سويا في المنظمات الإقليمية والدولية لمواجهة التحديات المشتركة.

ان الدبلوماسية المغربية دأبت على الدوام على نهج سياسة تقوم على الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتنويع الشركاء السياسيين للمغرب، رغم ان الدبلوماسية المغربية تأثرت في بادئ الأمر برواسب الدعوات التحريرية الا انها حافظت على عدم الانحياز الى أي من التكتلات الدولية التي كانت قائمة أنداك، وحاولت حشد جميع الأطراف على تأييد المطالب المغربية بخصوص قضاياه الوطنية لاستعمالها كورقة لكسب الدعم السياسي من طرف الدول المغربية لمصالحه الوطنية وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة.

فالدفاع عن المصالح الحيوية للمملكة من أول أولوياتها وفي قمة تطلعاتها، وبالتالي فان العلاقات الخارجية المغربية تحكمها قضية الوحدة الترابية، التي تعتبر قضية ملك وشعب يتطلعان لاسترجاع الأقاليم الجنوبية واستكمال الوحدة الترابية، وبهذا يعتبر المحدد السياسي من أهم المحددات التي تطبع السياسة الخارجية المغربية والتي حددت التوجهات الهامة في المجال الخارجي [23]

كما ان قضية الوحدة الترابية للمغرب ظلت طاغية على ملف العلاقات السياسية بين المغرب والبلدان الافريقية، بحيث يمكن وصفها بأنها محرار العلاقات معها أي ان العلاقة المغربية مع أي دولة افريقية كانت تختلف بحسب موقفها من قضية الصحراء، وقد كرست هذه السياسة تشبث المغرب بأرضه وعدم تنازله عنها مهما كانت التضحيات، لكنها وجدت من جهة أخرى مناخا مناسبا لأعداء الوحدة الترابية للمغرب لعزله دبلوماسيا[24]

كما عملت المملكة المغربية منذ ذلك الوقت على بناء سياسة افريقية قوامها تعميق وتنويع التعاون الدولي مع بلدان افريقيا جنوب الصحراء، واتجهت الدبلوماسية المغربية للتكيف مع تطورات الظروف الدولية المطبوعة بتزايد التنافس الدولي حول افريقيا جنوب الصحراء وتيسير اقتناص الفرص التي توفرها، حيث سعت الى تعزيز تموقع المغرب في القارة الافريقية وخدمة قضاياه، وعلى رأسها قضية الصحراء، وهو ما يتجلى في اقدام العديد من الدول الافريقية على سحب أو تجميد اعترافها ب"الجمهورية الصحراوية"[25]

المحور الثاني: التحديات السوسيواقتصادية والاكراهات الجيوستراتيجية في علاقة المغرب بأفريقيا

تتميز السياسة الاقتصادية للمغرب اتجاه افريقيا بكونها سياسة تتجه نحو الابتعاد عن ممارسات البلدان الغربية ذات الإرث الاستعماري القريب المتمحور حول استنزاف خيرات البلدان الافريقية دون تمكين الدول الإفريقية من أسس النهضة الاقتصادية، غير ان النتائج المحققة لم تكن بقدر الأهداف المرجوة ولم تستثمر الفرص المتوفرة بالعمق الافريقي حيث مازالت الاستثمارات والتبادلات التجارية بين المغرب وأفريقيا ضعيفة ومتمركزة في غرب وسط القارة وهذا راجع في اعتقادنا لمجموعة من المعيقات البنيوية والسياسية والاقتصادية واللوجستيكية التي تحول دون الارتقاء بالقارة،[26] من خلال هذا تم تقسيم هذا المحور إلى الفقرة الأولى: الاكراهات الماكرو اقتصادية والسياسية العامة ، الفقرة الثانية: التنافس الدولي والرهانات الجيوستراتيجية للمغرب في أفريقيا.

الفقرة الأولى: الاكراهات الماكرو اقتصادية والسياسية العامة

تعاني العلاقة المغربية الافريقية من عدة اكراهات وتحديات كثيرة اقتصادية وسياسية عامة، يمكن ذكر البعض من هذه الاكراهات الموجودة على سبيل المثال كما يلي[27]:

-إشكالية تدبدب معدلات النمو في افريقيا بصفة عامة، ومعدلات نمو بعض الدول القريبة سياسيا من المغرب، فعموما لم تتجاوز هذه النسبة2,3 بالمائة في مرحلة1997-1988 لتصل الى حدود 4% مع بداية الالفية الثالثة، ثم حوالي 5,5% من سنة 2004

الى اليوم، ولا تعكس هذه الأرقام طبيعة النمو في كافة الدول الافريقية، بل إن بعض الدول الصديقة سياسيا للمغرب تعرف أزمات داخلية حادة.

وليس شرطا ان تعرف الدول الافريقية نموا معدلا لما يعرفه المغرب لإقامة علاقات جيدة، لكن الاشكال الأساسي هو ان عدم الاستقرار هو عدو الاستثمار، ولا يمكن تصور ان يغامر الرأسمال المغربي الخاص في مناطق غير مستقرة

-ضعف بنية استقبال الاستثمار الأجنبي، ومنها ضيق الأسواق المحلية الافريقية وغياب مناطق مندمجة اقتصاديا على المستوى العملي، ضعف الإطار القانوني الذي يمكن ان يشجع على تنمية الاستثمار وعدم فعالية القانون أمام هيمنة العلاقات الخاصة، وما يستتبعها من ظاهرة الرشوة، إضافة الى ظواهر طبيعية أخرى من قبيل الأمراض الفتاكة...

-ضعف الصادرات الافريقية، فبغض النظر عن بعض المنتجات المعدنية، يلاحظ ان حجم معدل الصادرات الافريقية تحت الصحراء4,4% لم يصل الى معدل النمو السنوي لصادرات بعض الدول السائرة في طريق النمو المحدد في 8,3 % ناهيك عن كون نصف هذه الصادرات تخص كلا من نيجيريا وافريقيا الجنوبية التي تعرف توترا في علاقتها السياسية مع المغرب حول وحدته الترابية، لذلك من الازم تفعيل دبلوماسية جديدة لمقاربة العلاقة مع هاتين الدولتين

-يواجه المغرب الإشكالات التنافسية مع هذه الاقتصاديات، حيث برز في السنين الأخيرة نوعين من التوجهات الصناعية لدول ما دون الصحراء، من جهة دول تبنت تنويع التخصص بتطوير قاعدة تصنيعية محددة لكن بمردودية كبيرة كجزر موليرس وسوازيلاند، حيث تم تحويل التصنيع بكيفية مكثفة نحو التصدير، من جهة أخرى اتجهت دول أخرى نحو تنويع الأسواق العالمية خاصة في إطار دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأهمها الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للمغرب

-هيمنة المنتجات الفلاحية والغذائية والكيماوية والميكانيكية على الصادرات المغربية بحوالي 85 %

-تعدد المشاكل المرتبطة بالتعريفة الجمركية والعراقيل الغير الجمركية، ضعف البنيات التحتية ووسائل النقل حيث غياب خطوط برية وبحرية مباشرة يضاعف الكلفة، حيث تنص اتفاقيات التعاون على ضرورة النقل المباشر للسلع للحصول على الامتيازات الضريبية[28]

كذلك من لإكراهات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية وتنمية المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية ضعف البنية التحتية أو انعدامها في بعض مناطق القارة، ووفقا لقسم أفريقيا بالبنك الدولي فإن 29.7%فقط من شبكة الطرق الأفريقية معبدة، أما البنية التحتية الخاصة بالسكك الحديدية فهي قديمة ومتدهورة في معظمها ولا يمكن تسخيرها لنقل البضائع، فهذه العوامل تجعل تكاليف النقل باهظة مقارنة مع جهات أخرى من العالم.

إن الحالة المتردية للبنية التحتية في أفريقيا عامل رئيس يعيق التغييرات البنيوية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، فلكي تسد أفريقيا احتياجاتها من الإنفاق على البنى التحتية، من المقدر أن تحتاج إلى نحو93 مليار دولار سنويا، كما أن المنطقة تفقد نقطة مئوية من نمو الدخل الفردي سنويا بسبب البنية التحتية الرديئة[29].

كما يؤدي الضعف الذي تعرفه البنية التحتية للدول الإفريقية خاصة في الجانب المتعلق بالطرق والموانئ إلى تضييع فرص كبيرة على المصدرين المغاربة رغم قرب المسافة بالمقارنة مع بعض الدول الأوربية حيث تستطيع المنتوجات المغربية ولوج هذه الأسواق في ظروف حسنة ومدة زمنية معقولة بسبب البنية التحتية المتطورة، ينضاف إلى تعدد المشاكل المرتبطة بالتعرفة الجمركية، ضعف البنيات

التحتية وغياب خطوط برية وبحرية مباشرة مما يؤدي إلى مضاعفة الكلفة، حيث تنص اتفاقيات التعاون على ضرورة النقل المباشر للسلع للحصول على الامتيازات الضريبية، زد على ذلك غياب المعلومات حول الإطار التفضيلي للتجارة مع الدول الإفريقية الشريكة الذي يشكل عائقا أساسيا أمام الأهداف المرجوة من التعاون. كما أن غياب قطاع الخدمات من مذكرة التعاون مع الدول الإفريقية يحرم المغرب من آلية أساسية للحضور اقتصاديا في إفريقيا[30]

كما يشكل الجانب الأمني تحديا من بين التحديات التي تواجه الاستثمار في افريقيا فبالرغم من التراجع الكبير للحروب ذات الطبيعة الدولية، فإن عددا من المراقبين يؤكدون على تنامي الإحساس بانعدام الأمن في القارة الإفريقية والذي يتخذ عدة أشكال: حروب أهلية، إرهاب، العنف الناتج عن الصراع على السلطة، تنامي مختلف أشكال الاتجار في المخدرات أو الأسلحة أو الأشخاص، الطبيعة المتغيرة للأزمات وعدم الاستقرار[31]

ومن جهة أخرى فان منطقة الساحل والصحراء تشكلان أكبر بؤرة ملتهبة على صعيد القارة، حيث تواجه عدة بلدان عمليات تمرد عنيفة انطلاقا من ليبيا، ويشكل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، دواعي رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جراء التنقل الغير مشروع للأسلحة الذي بات يشكل أكبر تحدي لسلطات المنطقة، كما تمثل عمليات الاختطاف، وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية ، تهديدات وتحديات هائلة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة خاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، لقد عرفت هذه المنطقة بعد سقوط نظام معمر القذافي انتشار غير مسبوق لترسانة أسلحة متطورة ومتنوعة شكلت مصدرا لتسلح الجماعات المرتبطة بالقاعدة وجماعات الجريمة المنظمة في المنطقة، وليس هناك أي جهة تتوفر على الخريطة الكاملة لانتشار تلك الأسلحة، فعلى سبيل المثال تقدر القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) عدد صواريخ أرض–جو أس.أي 7السوفياتية الصنع قد يرتفع إلى حوالي عشرين ألفا لم يعرف مصيرها[32].

ونظرا لموقعها الجغرافي الممتد من غرب القارة إلى شرقها ومساحتها الشاسعة تعتبر منطقة الساحل والصحراء منطقة محورية في العلاقات والتفاعلات بين أفريقيا الاستوائية وشمال أفريقيا، كما بين أفريقيا والمشرق العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط وأوربا ،مما يجعلها منطقة حيوية بالنسبة لأمن واستقرار جميع المناطق المحيطة بها ومنها المغرب الذي يعتبرها عمقه الاستراتيجي وبالتالي فإن كل ما يتهددها من مخاطر فهو بالضرورة تهديد حقيقي لأمنه واستقراره[33].

لهذا ما فتئت المملكة المغربية تنادي في المنتديات الدولية إلى ضرورة مساعدة القارة على إيجاد حلول ناجعة للمشاكل التي تتخبط فيها من قبيل الجهل والأمية والبطالة والتصحر والهجرة والحروب والصراعات الإثنية وصعوبة مراقبة الحدود والتهريب والتطرف والتي تؤدي إلى خلق بيئة لعدم الاستقرار وانعدام الأمن لتفادي تصدير إفرازاتها إلى ما وراء حدود المنطقة وسيكون المغرب بحكم موقعه الجغرافي أول المتضررين من ذلك.[34]

لقد أكد المغرب خلال القمة الإفريقية الأوربية الرابعة المنعقدة في بروكسيل سنة 2014 على أن التهديدات الأمنية غالبا ما تغذيها الهشاشة والجهل ومن تم يجب أن يظل الرأسمال البشري في قلب الانشغالات وفي صميم التحرك المشترك ،فدعم التنمية البشرية في إفريقيا يمثل ضرورة بالنسبة للقارتين معا، والإشكاليات المرتبطة بالتعليم والتكوين والصحة والوصول للخدمات الأساسية وحقوق المرأة والشباب والتشغيل يجب أن تشكل هدف في كل المبادرات المشتركة، بالموازاة مع نشر قيم الانفتاح والتسامح، مما سيساعد على إيجاد أجوبة شاملة ومستدامة للتهديدات الأمنية والإرهاب التي تعاني منها فضاءات شاسعة من القارة[35].

وبما أن المغرب له دور ريادي إقليميا، ونموذجي في حماية أمن واستقرار دولته، خلافا لعدد كبير من دول المنطقة، فإن خبرته في هذا المجال مطلوبة، وهو يمنحها في إطار التعاون للدول الإفريقية الصديقة، كمساهمته القوية والفعالة للتدخل الدولي بقيادة فرنسا في أزمة مالي التي كشفت على خطورة الوضع الذي أصبح ينذر بتحويل المنطقة إلى "ساحليستان " "SAHELISTAN "تسيطر عليها الجماعات المتطرفة والإرهابيين والمافيا.

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن الاستقرار في هذا الجزء من أفريقيا لا يمكن ضمانه دون مشاركة قوية من المغرب في عملية الأمن والاستقرار، نظرا لما يتمتع به من مصداقية استثنائية في مجال مكافحة الإرهاب بشهادة الدول المعنية وكذا الخبراء الدوليين رغم المحاولات التي تقوم بها الجزائر لإبعاده عن كل المبادرات الدولية الخاصة بالمنطقة[36]

وقد تم تأكيد الدور الريادي للمغربي في مجال محاربة الإرهاب من خلال الإشادة الفرنسية والأوربية على المساعدة الفعالة التي قدمها المغرب إثر اعتداءات باريس نونبر 2015حيث ساهمت الأجهزة الاستخباراتية المغربية في تجنيب فرنسا وأوروبا هجمات إرهابية أخرى كانت وشيكة، وعلى الصعيد الإفريقي[37].

الفقرة الثانية: التنافس الدولي والرهانات الجيوستراتيجية للمغرب في افريقيا

ان المغرب في علاقاته الافريقية لا يعتمد مقاربات ذات بعد سياسي فقط وانما تشمل الجانب التجاري والاقتصادي والديني والسياسي، حيث يشكل هذا عاملا استراتيجيا لمجموعة من الدول الافريقية الغربية . في سياق يتسم بدينامية متميزة في مجالات التبادل.

يجمع العديد من الدارسين والمحللين ، بان افريقيا أصبحت اليوم في صلب الاهتمام الدولي والعالمي، اذ لم يعد يخفى على احد لعبة التنافس والتجاذب بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة بفعل سعي هؤلاء في البحث عن تقوية مكانتهم الاستراتيجية بفعل عملية توزيع القوة التي بدأ يعرفها النظام الدولي الحالي على صعيد ديناميكياته وأطرافها، إضافة إلى ما توفره الان القارة الافريقية من إمكانات مهمة (أمنية، سياسية، اقتصادية) لهذه القوى من اجل تعزيز ودعم قدراتها التنافسية، في ظل معطيات التوازن الاستراتيجي التي افرزها نظام ما بعد الحرب الباردة ومتطلبات العولمة الاقتصادية المهيمنة على العلاقات الدولية الراهنة[38]

بحيث تعتبر افريقيا مركز العالم، حيث تربط بين جنوب شرق أسيا (الهند، الصين، اليابان) من شرق أمريكا الجنوبية والشمالية من الغرب وأوروبا من الشمال، كما ان القارة الافريقية تتوفر على أهم المنافذ البحرية والقنوات المائية كمضيق جبل طارق الذي يربط الحوض المتوسط بالمحيط الأطلسي وقناة السويس التي تربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي...هذه المحددات المرتبطة بالموقع لاعتبار افريقيا محور التجارة الدولية، ففي بداية السبعينات ونتيجة للتقلبات وغياب الاستقرار في دول الخليج المصدرة للنفط، لجأت القوى الدولية ومنها الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الى تنويع مصادر تزودها بالثروة الطاقية، من خلال توجيه اهتماماتها بالبلدان الجديدة المصدر لها منها خليج غنيا ، إضافة الى اتخاذ عدة تدابير تهم عملية نقل هذه الثروة منها تحاشي المرور من القناة الحساسة لمضيق هرمز لنقل نفط الخليج الفارسي نحو أوروبا بترك قناة السويس واخذ اتجاه رأس الرجاء الصالح في جنوب افريقيا[39] .

كما أن أبرز مظاهر التنافس الدولي حول افريقيا بدأت ملامحه منذ المرحلة الاستعمارية، إذ لم تسلم أفريقيا من الطموحات الاستعمارية، حيث تم تقسيمها الى مستعمرات بين القوى الدولية منذ مؤتمر برلين (1884)، وأعيد رسم الحدود وتحديد مناطق

النفوذ بين كل من فرنسا، بريطانيا، المانيا، بلجيكا والبرتغال، الشيء الذي ساهم بشكل ما في بلقنة رقعتها الجغرافية الى دويلات–وكيانات متصارعة عسكريا وغير منسجمة اثنيا وعقائديا وغير قادرة على تحقيق الاندماج الاقتصادي فيما بينها [40]

تحظى أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية بمكانة خاصة في استراتيجية القوى الكبرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية فرنسا بريطانيا، حيث ان هذه القوى مازالت متمركزة اقتصاديا وعسكريا بها ، فالشركات المتعددة الجنسيات الامريكية والأوروبية تستثمر في قطاع الطاقة وفي تطوير البنية التحتية ، اما اثناء الحرب الباردة كانت الاستراتيجية الامريكية تهدف بالأساس الى احتواء المد الشيوعي بها لحماية الموارد الحيوية ،فبدون تدفق ثابت للموارد الأساسية ،لا يمكن للاقتصاد الامريكي ان يوسع ويولد المنتجات المطلوبة لضمان قدرته على المنافسة المستمرة في الأسواق العالمية ذلك ان التدفق المتواصل لإمدادات الطاقة امر حاسم ، فالولايات المتحدة الامريكية بوصفها المستهلك الرئيسي للنفط والغاز يحتم عليها الاحتفاظ بحرية الوصول الى الامدادات فيما وراء البحار.[41]

اما بالنسبة لفرنسا باعتبارها قوة استعمارية، مازال نفوذها مستمرا في افريقيا ومساندتها لبعض الأنظمة الافريقية وبالخصوص في الدول الفرنكوفونية، من أجل الحفاظ على مصالحها الجيوسياسية والجيو اقتصادية ويتجلى هذا النفوذ في الوقت الحالي في تعزيز حضورها العسكري في بعض الدول كالكوت ديفوار والتشاد ومالي وأيضا من خلال التدخل العسكري الفرنسي البريطاني في ليبيا،

مع بروز القوى الصاعدة سواء دول البريكس (لبرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا) أو قوى أخرى في طريقها للنمو كالتايلاند، تركيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، التي تشكل ثاني مستثمر بعد الصين في افريقيا، وسعيها الى البحث عن أسواق جديدة، تصاعد تنافس القوى الدولية حول افريقيا خصوصا انها تتوفر على ماي فوق مليار مستهلك، مما يشكل عامل جذب جانب العوامل السالفة الذكر، وأيضا الى سعي بعض القوى الصاعدة الى استمالة الأصوات الافريقية من اجل الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن (الهند\البرازيل)

في نفس السياق بلغ حجم المبادلات التجارية بين الصين وافريقيا ماياهز10 مليار دولار سنة 2010 ليصل الى 172,83 مليار دولار سنة2013، حيث حققت بذلك ارتفاعا بنسبة5.5% مقارنة مع سنة 2012، لتحتل بذلك الصين المركز الثاني كشريك تجاري بعد الاتحاد الأوروبي الذي تقلصت حجم مبادلاته التجارية مع افريقيا، كما ان المبادلات التجارية الصينية الافريقية والتي تأتي في إطار تعاون رابح–رابح تضاعفت مقارنة بحجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا، وهذا ما يفسر تراجع القوى الكلاسيكسة كفرنسا والولايات في افريقيا والى التصاعد الصيني الاضطراري في افريقيا[42]

في ظل التنافس الدولي حول القارة وفي سياق نظام دولي متعدد الأقطاب، عمل المغرب في تحسين التنافسية الاقتصادية باعتبارها من ضرورات العلاقات الاقتصادية لتحقيق اندماجه في المحيط الإقليمي والدولي، لذلك يعتبر الفضاء الافريقي محورا استراتيجيا بالنسبة للمغرب وقد تم تدعيم هذا التوجه الجديد باليات قانونية ومؤسساتية بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تتزايد كميا وعدديا لتشمل علاقات ثنائية مع العديد من الدول التي كانت بعيدة عن التوجه السياسي للمغرب، وتجسدت هذه الإرادة القوية بالزيارات الملكية المتكررة الى بعض الدول الافريقية، والتي تعمق رؤية ملكية في اطار شراكة جنوب جنوب[43]

وهكذا، فبالرغم من أن المغرب بقي لمدة خارج بنايات التعاون الإفريقي لأسباب تتعلق بخروج هذه المنظمة عن الشرعية الدولية، فانه عمل بالمقابل على تقوية تواجده بالقارة الافريقية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية ، وتعزيز حضوره البشري في عدد من دول أفريقيا، كما عمل على المساهمة في استتبات الأمن والاستقرار بأفريقيا، وذلك عبر مشاركته في العديد من عمليات حفظ

السلام، إلى جانب ذلك ساهم المغرب بشكل مباشر في حل عدد من النزاعات الافريقية، كما هو الحال بالنسبة لنزاع حوض مانو بين الدول الثلاث: ليبريا وسيراليون وغينيا، أو المشاركة في إعادة الاستقرار إلى دولة مالي واحتضانه مفاوضات حل الأزمة الليبية[44]

خاتمة

عرفت العلاقة المغربية الافريقية مرحلة جديدة قوامها التعاون والشراكة بهدف تحقيق التنمية في أبعادها المختلفة، وقد كان للملك محمد السادس دور فعال في إحياء هذه العلاقات وإعطائها نفسا جديدا متمثلا في القطع مع الممارسات السابقة التي كانت تحصر تلك الروابط في بعدها السياسي وإغفال باقي المحددات الأخرى التي شكلت على الدوام ركائز أساسية في علاقة المملكة المغربية مع البلدان الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء خاصة الموجودة في وسط وغرب القارة[45].

فرغم انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الافريقية، فقد بقي في صلب القضايا الافريقية عبر العديد من المبادرات والتجمعات وحافظ على علاقاته الثنائية والمتعددة الأطراف، بفضل دبلوماسية ملكية حكيمة والمتمثلة في تعزيز أسس التضامن والتعاون بين المغرب والدول الافريقية من خلال الاعتماد على اليات شكلت لبنة في شتى المجالات.[46]

وقد شكلت النتائج الإيجابية المحققة على الصعيد الاقتصادي والتجاري أهم مظاهر المرحلة، فبفضل الإصلاحات القانونية والمؤسساتية والمصاحبة السياسية الرامية إلى تشجيع الاستثمارات والتي أدت إلى تمركز العديد من المقاولات المغربية في السوق الإفريقية خاصة تلك العاملة في قطاع الاتصالات، الأبناك، التأمين، العقار، النقل الجوي والتي تمكن بفضلها المغرب من احتلال مركز ثاني أكبر مستثمر إفريقي في القارة[47].

أما على المستوى السياسي فقد تعززت علاقة المغرب بمحيطه الإفريقي نتيجة تراجع عدد الدول المعترفة بالجمهورية الوهمية، في مقابل الدور الكبير الذي يلعبه المغرب في الدفاع عن القارة والتعريف بقضاياها والتحديات التي تواجهها داخل المنظمات والمؤتمرات الدولية، كما يضطلع بدور كبير جهويا من أجل حل الخلافات السياسية بالطرق السلمية والمشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية وتقديم الدعم والمساندة للدول التي تتعرض لبعض الأزمات في احترام تام لخصوصيات كل دولة على حدة[48].

بالرغم من ان المجهود المغربي في تطوير علاقاته السياسية والاقتصادية مع البلدان الافريقية عرف تكثيفا وتنوعا خلال العقدين الأخيرين، الا انه مجهود يبقى مركزا بالخصوص على البلدان الواقعة في افريقيا الغربية والوسطى لأسباب تاريخية وسياسية[49]، وهذا التعاون طالته مجموعة من الاكراهات السياسية والاقتصادية التي عاقت تطور هذه العلاقة.

الهوامش:

[1] –خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء ب 6 نونبر 2023

[2] بعض الاحصائيات تؤكد بأن افريقيا تمتلك 12% من احتياطات النفط في العالم، 40% من احتياط الذهب ونحو 90% من خامي البلاتين والكروم.

[3] –سيد رجب مغاوري، افاق التعاون المغربي الافريقي على المستويين الاقليمي والقاري، مجلة الدراسات الافريقية العدد 43، يونيو 2021، ص:85

[4] خديجة بوتخيل: العلاقات السياسية المغربية–الافريقية في زمن تحرير التجارة، التعاون المغربي الافريقي، سلسلة ندوات، معهد الدراسات الافريقية، ص:51

[5] أضحت افريقيا الوجهة الأولى للجولات الملكية منذ سنة 2002، حيث قام جلالته بحوالي 51 زيارة لما يناهز 26 بلدا إفريقيا، وهذه الجولات لم تأت بمحض الصدفة أو بشكل اعتباطي، ولكن ثمرة تفكير عميق واختيار إرادي لتوجيه المغرب صوب عمقه التاريخي والجغرافي القضائي، هذه الزيارات الملكية ساهمت في بلورة الرؤية الملكية للقارة، والقائمة على عدد من المحددات، يمكن ذكر ها: يتمثل

- المعرفة الدقيقة بالواقع الميداني، حيث كانت الزيارات الملكية مناسبة للاطلاع عن كثب على الواقع الإفريقي بكل أبعاده من خلال لقاءات جلالة الملك ليس فقط مع المسؤولين الرسميين ولكن مع الفاعلين الاقتصاديين والفئات الشبابية والقوى الحية. وانطلاقا من هذه المعرفة العميقة، طور جلالة الملك رؤية إيجابية إزاء القارة الإفريقية ومقاربة متفائلة تثق في قدرات وطاقات القارة، وتعتز برصيدها الثقافي وإمكاناتها البشرية، وتثمن

تطورها الديمقراطي والاقتصادي، وتؤمن بدينامية مجتمعها المدني ونسيجها الاقتصادي، وهو ما عبر عنه الخطاب الملكي بأديس أبابا بتاريخ 31 يناير 2017 "ويحق لإفريقيا اليوم أن تعتز بمواردها وبتراثها الثقافي وقيمها الروحية. والمستقبل كفيل بتزكية هذا الاعتزاز الطبيعي من طرف قارتنا."

- العمل في إطار الشراكة جنوب- جنوب كشراكة فاعلة ومنتجة للثروة ومبنية على مبدأ رابح-رابح. فجلالة الملك لا يرى في التعاون جنوب-جنوب كترف ثانوي مكمل للتعاون شمال- جنوب فقط، بل هو محور مستقل وأساسي في التعاون الدولي يشكل رافعة أساسية للتنمية المشتركة في القارة.
- الارتكاز على مقاربة ملموسة لإنجاز مشاريع تنموية مهمة، فالالتزام الإفريقي، كما يراه جلالة الملك، ليس فقط شعارات رنانة، ولا خطابات فضفاضة، أو اجتماعات مناسباتية أو مبادرات إعلامية. إنه انخراط في مشاريع ملموسة وعملية تعود بالنفع على الساكنة، وتخلق الثروة، وتساهم في التنمية، ومن تم يحرص جلالة الملك على تأمين المتابعة الصارمة لتطور إنجاز المشاريع التنموية المندمجة والمهيكلة والرائدة التي تم إطلاقها وفق آليات دقيقة ليصبح كل اتفاق موقع أو شراكة مرساة ذات مفعول وأثر وفق منطق دبلوماسية القول والفعل. وبفضل هذه الرؤية الملكية الواضحة والانخراط الملكي القوي تعززت مجالات التعاون بين المملكة وبلدان القارة الإفريقية، دبلوماسيا وثقافيا ودينيا وعسكريا، واقتصاديا وكذا على مستوى وسائل المواصلات.

من كلمة السيد "ناصر بوريطة" وزير الخارجية والتعاون الدولي المغربي خلال الجلسة الافتتاحية ليوم إفريقيا المنظم في الرباط يونيو 2017 تحت شعار "يوم إفريقيا.. المغرب: فاعل من أجل نهضة تامة في إفريقيا" بالرباط.

[6] -محمد السيد سليم: التحليل العلمي للسياسة الخارجية إطار نظري، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عدد40 أبريل1992، ص 141

[7] -charles ZORGBIBEMles relations internationales, puf, PARIS, 2éme édition,1978, p 15

[8] – عبد الله شاهي: اتجاه المغرب نحو افريقيا الفرص والتحديات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد27\2019 ص:19

[9] -مرجع سابق، ص:20

[10] -شلال شلالي: الدبلوماسية المغربية: قراءة المحددات ومنهجية الاشتغال، مجلة القانون العام والعلوم السياسية، عدد1 شتنبر، ص:277

[11] -إسماعيل صبري عبد الله: الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، ص324

[12] -الحسن بوقنطار: السياسة الخارجية المغربية 2000-2013، شركة بابل للنشر والتوزيع الرباط، 2002، ص36

[13] وفي هذا الإطار، أكد جلالة الملك محمد السادس في خطابه السامي في أبيدجان فبراير 2014: "إن إفريقيا قارة كبيرة، بقواها الحية وبمواردها وإمكاناتها. فعليها أن تعتمد على إمكاناتها الذاتية. ذلك أنها لم تعد قارة مستعمرة. لذا، فإفريقيا مطالبة اليوم بأن تضع ثقتها في إفريقيا. فقارتنا ليست في حاجة للمساعدات، بقدر ما تحتاج لشراكات رابح- رابح ذات نفع متبادل. كما أنها تحتاج لمشاريع التنمية البشرية والاجتماعية أكثر من حاجتها لمساعدات إنسانية".

[14] -كريمة الصديقي: البعد الافريقي في السياسة الخارجية المغربية، الطبعة الولى 2023، ص:15

[15] -كريمة الصديقي: مرجع سابق، ص:18

[16] -محمد المكليف: دور الديبلوماسية المغربية في إدارة الأزمات، منشورات مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد2022،26، ص:297

[17] -محمد المكيلف: مرجع سابق، ص:300

[18] -نفس المرجع

[19] -محمد المكليف: مرجع سابق، ص:298

[20] نعيمة البالي، محمد الخمسي: دينامية الاستثمار المغربي في افريقيا في ضل الرهانات الجيوسياسية الجديدة، مجلة القانون والعلوم السياسية، ص:218

[21] -بقلول عبد العزيز: العلاقات المغربية الافريقية: التاريخ والرهانات، مجلة القانون العام والعلوم السياسية، عدد 1، ص:272

[22] -كريمة الصديقي: مرجع سابق، ص107

[23] -كريمة الصديقي: مرجع سابق، ص:102

[24] -خالد الشيات وبوتخيلي خديجة: مرجع سابق، ص:10\11

[25] -كريمة الصديقي: مرجع سابق، ص:106

[26] -البالي نعيمة، محمد الخمسي، مرجع سابق، ص:221

[27] –خالد الشيات: مرجع سابق ص:21

[28] –خالد الشيات: مرجع سابق، ص:23

[29] –الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا: الأداء والتحديات ودور الأونكتاد، على الرابط:
http://unctad.org/meetings/en/sessionaldocuments/tdbex55d3_ar.pd

[30] –عبد الله شاهي: لتجاه المغرب نحو افريقيا الفرص والتحديات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد27\2019 ص:24

[31] عبد الله الشاهي: مرجع سابق: ص26

[32] – عبيد إميجن: انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، 21أكتوبر 2، ص:28

[33] – عبد الله الشاهي: لتجاه المغرب نحو افريقيا الفرص والتحديات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد27\2019 ص:25

[34] –عبيد امجن: مرجع سابق، ص:58

[35] – خطاب صاحب الجلالة الموجه إلى الدورة الرابعة للقمة الإفريقية الأوربية المنعقدة في بروكسيل أبريل.

[36] – Charles Saint Prot, la diplomatie africaine du –actualites-en-directmaroc: un exemple de coopération sud-sud http://www.fondation-helios.org/fr/index.php/ts/78-actualites-en-direct/199-

[37] –عبد الله الشاهي: مرجع سابق، ص:27

[38] –عادل مساوي: افريقيا في ظل الجيوسياسية الدولة الراهنة: قرائة في أنماط التجاذب الاستراتيجي للقوى الدولية صوب افريقيا، الاكاديمية للمملكة المغربية، الدورة 43 الرباط، ص:142

[39] –خديجة بوتخيلي: الرهانات الجيوستراتيجية للمغرب في افريقيا في ضل التنافس الدولي، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة،2017، ص:290\289

[40] –خديجة بوتخيلي: مرجع سابق، ص:292

[41] –نصار الربيعي: دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، طبعة الأولى 2013، ص:292

[42] –خديجة بوتخيل: مرجع سابق، ص:294

[43] –خديجة بوتخيلي، مرجع سابق، ص:297

[44] –يحي أبو الفراح: علاقات المغرب مع بلدان افريقيا جنوب الصحراء: الخصوصيات والدينامية الحالية، الاكاديمية للمملكة المغربية، الدورة 43 الرباط، ص:202

[45] –عبد الله شاهي: اتجاه المغرب نحو أفريقيا: الفرص والتحديات، مرجع سابق

[46] –كريمة الصديقي، مرجع سابق، ص:224

[47] –عبد الله شاهي: مرجع سابق، ص:29

[48] –عبد الله شاهي: مرجع سابق، ص:28

[49] –يحي أبو الفراح: مرجع سابق، ص:211